الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

دليل إعداد مخطط التنمية الجهوي

2026-2030

ماي 2025

الإطار العام

يمثل مخطط التنمية 2026-2030 أول مخطط يتم اعداده في إطار تنفيذ مبادئ الدستور ومقاصده الرامية إلى تجسيد الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد.

ويتم إعداد مخطط التنمية وفق المنهج التصاعدي الذي تتبوأ **فيه المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح التصوّرات والبرامج والمشاريع التنموية** الكفيلة بدفع التنمية وخلق ديناميكية اقتصادية فضلا عن تعزيز الاندماج الاجتماعي داخل المجال الجهوي وفيما بين جهات الإقليم الواحد.

وستساعد عملية التداول والتأليف على مستوى المجالس المنتخبة والأعمال الفنية على المستوى الوطني على اعداد **وثيقة مخطط التنمية 2026-2030 تضمن** التكامل والاتساق للسياسات والبرامج والمشاريع العمومية والاستجابة لخيارات التنمية وأهدافها على المستوى المحلّي والجهوي والإقليمي مع تجسيد الأولويات والأهداف الاستراتيجية على المستوى الوطني.

وتكرس أعمال اعداد مخطط التنمية 2026-2030 جملة من الأبعاد التنموية ومتطلبات التخطيط الجيّد منها:

- **البعد المحلي والجهوي والاقليمي** عبر الانطلاق من خصوصيات المعتمدية والجهة والإقليم لتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة والمنظومات ذات الأثر والقيمة المضافة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين الجهات.
- **الادماج الاجتماعي والاقتصادي** عبر رسم المقترحات وفق حاجيات جميع الفئات.
- التكامل والشمولية من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والثقافية والمجالية.
- **المنهج التشاركي** لضمان إثراء المقاربات الجديدة المقترحة وتملّك الأولويات والأهداف المرسومة وضمان المقبولية المجتمعية وحسن الإنجاز.
- **الاستشرافية** من خلال تحليل التحولات والتغيرات على المدى المتوسط والبعيد لإحكام التخطيط.
- **المرونة والتكيف** بما يتيح استجابة المخطط للتطورات والتغيرات الطارئة.
- **التناسق والفاعلية والنجاعة** من خلال بلورة السياسات والبرامج على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي والوطني حسب الأولويات وقابلية الإنجاز.
- **الاستدامة المالية** وضمان الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها باعتماد الدراسات الضروريّة المسبقة.
- حوكمة صياغة المخطّط ضمن أطر **المسؤولية والمساءلة والشفافية.**

تقديم الدليل

يهدف هذا الدليل إلى مرافقة المجالس المنتخبة في إعداد مخططات التنمية الجهوية بطريقة منهجية وتمكينها من تعزيز المشاركة الفاعلة لكافة المتدخلين استجابة لحاجيات وتطلعات المتساكنين ضمن نظرة تنموية شاملة ومستدامة تستجيب إلى خصوصيات الجهة وتتماشى مع الأولويات الوطنية.

ويرتكز هذا الدليل على مقاربة التخطيط التصاعدي انطلاقا من **المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني**، مما يُعزز الاندماج والتكامل بين مخططات التنمية المحلية والجهوية والاقليمية ويكرس التوجه الرامي على تعزيز البعد الجهوي للتنمية وانصهاره ضمن المخطط الوطني للتنمية 2026-2030 في إطار وحدة الدولة.

ويشمل فهرس الدليل:

1. الإطار القانوني والترتيبي والمراجع.
2. الأعمال التحضيرية.
3. مراحل ورزنامة إعداد مشروع مخطط التنمية الجهوي.
4. صياغة مشروع مخطط التنمية الجهوي.

الملاحق:

- أهمّ المجالات المقترحة بعنوان مشروع مخطط التنمية الجهوي 2026-2030.
- جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2025.
- جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة 2021-2025.
- جدول المؤشرات التنموية 2021-2030.
- مصفوفة التحليل الرباعي.
- أنموذج بطاقة مشروع.
- تصنيف المشاريع.

الإطار القانوني والترتيبي والمراجع

يرتكز إعداد مخطط التنمية الجهوي على مجموعة من الأطر القانونية والترتيبية والمراجع التي من شأنها ضمان ممهدات النجاح والنجاعة لعملية التخطيط الجهوي وتكاملها في إطار التوجهات الوطنية، وتتمثل في:

1. الإطار القانوني والترتيبي:

- الدستور.
- القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.
- المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلّق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنّظر لكل إقليم.
- الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.
- المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030.

2. المراجع:

- الاستشارات الوطنية القطاعية (على غرار الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم والاستشارة حول الخدمات العمومية).
- الاستراتيجيات القطاعية (على غرار استراتيجية الصناعة والتجديد 2035 واستراتيجية المياه 2050 واستراتيجية الرقمنة واستراتيجية الطاقات المتجدّدة واستراتيجية التشغيل والمخطط الاستراتيجي التربوي والاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية).
- الاستراتيجيات المتصلة بمجالات جغرافية محددة (على المستوى المحلي والجهوي والاقليمي ولعديد البلديات والمدن).
- الأمثلة التوجيهية للتهيئة العمرانية والترابية.
- البحوث والتقارير والدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
- الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية (المتمثلة في التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024).

الأعمال التحضيرية

تنطلق الأعمال التحضيرية بعقد جلسة للمجلس الجهوي يتم خلالها إعطاء إشارة الانطلاق لأشغال مشروع مخطط التنمية الجهوي. ويضبط المجلس الجهوي خلال هذه الجلسة بالخصوص:

- برنامج العمل والأنشطة المبرمجة لإعداد مشروع المخطط الجهوي.
- رزنامة إعداد مشروع المخطّط الجهوي في إطار الفترة المحدّدة للمجالس الجهوية بالمنشور عدد 10 لسنة 2025.
- توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين.
- متطلبات **إعداد مشروع المخطّطات (التكوين، الوثائق، البيانات، المسائل اللوجستية...)**.

ولتيسير إعداد مخطط التنمية الجهوي، يمكن للمجلس الجهوي إحداث فرق عمل تعنى بدراسة عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية مع التعمق في الإشكاليات التنموية الخصوصية للولاية.

ويمكن الاستئناس في تكوين فرق العمل بالمجالات التالية **(ملحق عدد 1)**:

- المجالات الاجتماعية.
- البنية التحتية والبيئة
- الانشطة الاقتصادية
- الاستثمار الخاص.
- الحوكمة والمؤسسات.

مراحل ورزنامة إعداد مشروع مخطط التنمية الجهوي

مراحل إعداد مشروع مخطط التنمية الجهوي:

يتولى المجلس الجهوي إعداد تقرير يتضمّن العناصر التالية:

i. تشخيص الوضع التنموي بالجهة،
ii. ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمحاور التنموية،
iii. إعداد مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة.

1. تشخيص الوضع التنموي بالجهة

تتضمن هذه المرحلة تحليلاً تفصيلياً للوضع الراهن يتم إعداده استنادا على إنجازات الفترة السابقة وبالتعمق في الإشكاليات التنموية والامكانيات المتاحة بالجهة.

1.1 تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025

يتمّ تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025 على الصعيد الجهوي من قبل المجالس الجهوية وفقا للتمشي التالي:

- متابعة تقدم انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2024 وتقديرات 2025 مع ضبط المشاريع المتواصلة للفترة ما بعد 2025 والاستثمارات الضرورية لإتمامها (ملحق عدد 2).
- متابعة إنجازات القطاع الخاص للفترة 2021-2025 (ملحق عدد 3).
- متابعة تطور المؤشرات التنموية للفترة 2021-2025 (ملحق عدد 4).

وعملا على إبراز أثر البرامج والمشاريع المنجزة، يتم تقييم أداء القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعة والخدمات والبنية التحتية وتحليل أثر الإنجازات على الإنتاج والتصدير والتشغيل والاستثمار على المستوى الجهوي ومدى استجابتها لحاجيات المواطنين.

2.1 تحديد الاشكاليات التنموية والفرص المتاحة

على ضوء نتائج التشخيص والتقييم المنجز لمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتحليل أداء القطاع الخاص ومدى استغلاله للمنظومات الاقتصادية المتاحة والمجالات الواعدة، يتم استخلاص أهم الاستنتاجات وتحديد الإشكاليات التنموية وكذلك تحديد الفرص المتاحة بالجهة.

ويمكن في ذلك اعتماد المصفوفة الرباعية: نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر **(ملحق عدد 5)**.

2. ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمحاور التنموية

انطلاقا من الإشكاليات التنموية والفرص المتاحة على المستوى الجهوي، يتولى المجلس الجهوي ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية التنموية الخاصة بالجهة للخماسية 2026-2030 مع الاستئناس في ذلك بنتائج التحاليل و**الدراسات المنجزة** في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستويين المحلي والجهوي.

كما يجدر التعمق في القضايا المطروحة والمسائل ذات الأولوية مثل العناية بالفئات الضعيفة والحد من التفاوت داخل الجهة والتشغيل ودعم المبادرات الجماعية خاصة منها الشركات الأهلية فضلا عن الرفع من جاذبية الجهة وإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم القدرة التنافسية ودفع مجهود التصدير بالجهة ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية.

ويتضمن هذا الجزء العناصر التالية:

- أولويات الجهة،
- الأهداف الاستراتيجية على أن تكون محددة وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحددة زمنيا.

وبعد الانتهاء من مرحلتي التشخيص وضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية، يتولى المجلس الجهوي إعداد تقرير في الغرض وإحالته إلى مجلس الإقليم مرجع النظر حتى يتسنى له استكمال إعداد الجزء الأول من تقريره.

3. إعداد مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة

يتولى المجلس الجهوي انطلاقا من الأولويات والأهداف الاستراتيجية المضبوطة اقتراح البرامج والمشاريع **والتأليف بينها وبين مشاريع مخططات المجالس المحلية**، وذلك باعتماد بطاقات مشاريع حسب الأنموذج المصاحب **(ملحق عدد 6)** وترتيبها حسب أهميتها ودرجة نضجها ومدى جاهزيتها.

ويتجه التركيز خاصة على المشاريع ذات الانعكاس الجهوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمكن من تعزيز جاذبية الجهة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والترابط بين المعتمديات **(ملحق عدد 7)**.

ويمكن اقتراح إصلاحات وإجراءات مصاحبة في إطار البرامج التنموية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهة، بما في ذلك تعزيز القدرة التنافسية، تحسين البنية التحتية، وتوفير مناخ ملائم للاستثمار.

وحرصا على حسن المتابعة والتقييم، يتعين اعتماد مؤشرات أداء تمكن من تحديد مدى مساهمة الجهة في بلوغ الأهداف المرسومة.

الرزنامة:

وفقا لمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030 يتم إعداد مشاريع مخططات التنمية الجهوية في غضون ثلاثة أشهر (03) ابتداء من تاريخ صدور المنشور وإحالتها إلى مجالس الأقاليم مرجع النظر.

صياغة مشروع مخطط التنمية الجهوي

يتولى المجلس الجهوي في ختام أعماله، عقد جلسة للتداول في مقترحات مشروع مخطط التنمية الجهوي والعمل على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية **ويحيل تقريره التأليفي إلى مجلس الإقليم مرجع النظر**. وتعتمد صياغة الوثيقة النهائية على الفهرس التالي:

i. **توطئة**
   1. الإطار العام لمخطط التنمية الجهوي
   2. حوصلة مراحل اعداد مخطط التنمية الجهوي
ii. **تقديم الولاية**
   1. الخصائص الجغرافية
   2. الخصائص الديمغرافية
   3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
iii. **تشخيص المجالات التنموية**
   1. تقييم إنجازات الفترة 2021-2025
   2. تحديد الاشكاليات التنموية والفرص المتاحة
iv. **ضبط الأولويات والأهداف والمحاور الرئيسية التنموية**
v. **مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة وترتيبها حسب الأهمية**

يتم اعتماد مقترحات البرامج والمشاريع وفقاً لنموذج بطاقة المشروع (ملحق عدد 6) بصيغتها الإلكترونية، والتي تستند إلى مجموعة من المقاييس الموضوعية المعتمدة، مثل أولويات التنمية للولاية، وجاهزية البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى تقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

vi. **الإجراءات المصاحبة**

يتولى المجلس الجهوي حوصلة وتأليف مقترحات فرق العمل من الإجراءات المصاحبة ذات الطابع المؤسساتي والترتيبي والإجرائي، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف المحددة، وفي إنجاز البرامج والمشاريع المقترحة بأفضل الظروف فضلا على استغلال المزايا التفاضلية للولاية وتعزيز نسق الاستثمار الخاص وتنويع النسيج الاقتصادي بالجهة.

vii. **مداولة المجلس الجهوي**
viii. **الملاحق**

- جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2025
- جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة 2021-2025
- جدول المؤشرات التنموية 2021-2030
- فرق العمل المحدثة وعدد جلساتها وعدد المشاركين.

الملاحق

ملحق عدد 1: أهمّ المجالات المقترحة بعنوان مشروع مخطط التنمية الجهوي 2026-2030

المجالات الاجتماعية		
– الصحة – الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – الخدمات الاجتماعية	– التشغيل والتكوين المهني – التربية – التعليم العالي – التمكين الاقتصادي والاجتماعي	– الرياضة والشباب – الطفولة – الثقافة – الأشخاص حاملي الإعاقة
البنية التحتية والبيئة		
– المشاريع المهيكلة والطرقات – المسالك الريفية – الماء الصالح للشرب – التطهير – التصرف في النفايات	– التنوير العمومي – حماية المدن من الفيضانات – شبكات الاتصالات – السكن	– التهيئة والتعمير – المسائل العقارية – العناية بالبيئة – تهيئة وحماية الشريط الساحلي
الأنشطة الاقتصادية		
– الشركات الأهلية – شركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني – نسيج المؤسسات المنتجة (نشاط عادي– نشاط جزئي– **نشاط** يواجه صعوبات ...)	– الصناعات المعملية – المناطق والفضاءات الصناعية – الطاقة والمناجم – السياحة والترفيه – الصناعات التقليدية – النقل	– الفلاحة والصيد البحري – الموارد الطبيعية – الاقتصاد الرقمي – البحث العلمي والتجديد والابتكار
الاستثمار الخاص		
– دعم المبادرة الخاصة مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار	المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة بالجهة والميزات التفاضلية	– فرص الاستثمار المستقبلية – المشاريع الكبرى الخاصة
الحوكمة والمؤسسات		
– المسائل القانونية	– الإدارات والخدمات العمومية	– الإصلاحات المؤسساتية

ملحق عدد 2: جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2025

الولاية: .....

القطاع: .....

بيان المشاريع	المعتمدية	الانجاز المادي (*)		الكلفة الأصلية (أ د)	الكلفة المحينة (أ د)	الإنجاز المالي (أ د)		مواطن الشغل المحدثة	الملاحظات
		2021-2025	ما بعد 2025			2021-2025	ما بعد 2025		

(*) الإنجاز المادي: الإنجاز الكمي وصف المشروع وذكر المحتوى المادي لكل عنصر من عناصره (عدد الكيلومترات، عدد الهكتارات، عدد المدارس،...)

ملحق عدد 3: جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة (2021-2025)

الولاية: .....

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة (م د)	عدد مواطن الشغل	الملاحظات

ملحق عدد 4: جدول المؤشرات التنموية

مؤشرات ديمغرافية

	2021	2025	2030
عدد السكان (بالألف)			
نسبة النمو السكاني (%)			
صافي الهجرة			

مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

	2021	2025	2030
عدد التلاميذ والطلبة في القطاع العمومي			
– المرحلة الاساسية			
– المرحلة الإعدادية			
– التعليم الثانوي			
– التعليم العالي			
– التكوين المهنى**			
متوسط كثافة الفصل في المرحلة الاساسية			
متوسط كثافة الفصل في الإعدادية والثانوية			
نصيب كل معلم من التلاميذ في المرحلة الاساسية			
نصيب كل **مدرس من التلاميذ في الإعدادي والثانوي**			
نسبة الأمية للسكان (10 سنوات فما فوق) (%)			
عدد المنقطعين عن الدراسة			
– المرحلة الاساسية			
– المرحلة الإعدادية			
– التعليم الثانوي			
عدد التلاميذ والطلبة في القطاع الخاص			
– المرحلة الأساسية			
– المرحلة الإعدادية			
– التعليم الثانوي			
– التعليم العالى			
– التكوين المهنى			

مؤشرات في مجال الصحة

	2021	2025	2030
عدد الأسرة في القطاع العمومي			
عدد الأسرة في القطاع الخاص			
عدد مراكز الصحة الأساسية			
عدد السكان للطبيب الواحد			
عدد المصحات الخاصة			
عدد أطباء الاختصاص في القطاع العام			
عدد أطباء الاختصاص في القطاع الخاص			

مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

	2021	2025	2030
عدد الملاعب المعشبة			
عدد القاعات الرياضية			
عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)			
عدد دور الشباب			
عدد دور الثقافة			
عدد المكتبات العمومية			
عدد نوادي الأطفال			
عدد رياض الأطفال			
عدد الأقسام التحضيرية			

التشغيل

	2021	2025	2030
السكان النشيطون ونسبة النشاط (15 سنة فما فوق)			
نسبة النشاط (%)			
– إناث			
– ذكور			
توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع (%)			
فلاحة وصيد بحري			
صناعات معملية، مناجم، طاقة، بناء وأشغال عامّة			
تجارة وخدمات			
توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التعليمي			
لا شيء			
ابتدائي			
ثانوي			
عالي			
نسبة البطالة (15سنة فما فوق) (%)			

البنية الأساسية:

	2021	2025	2030
نسبة تعبئة الموارد المائية (%)			
مساحة المناطق السقوية (ألف هك)			
عدد المناطق الصناعية			
نسبة استغلال المناطق الصناعية			
طاقة الإيواء السياحي (ألف سرير)			
الطرقات السيارة (كلم)			
الطرقات المرقمة المعبدة (كلم)			
نسبة الطرقات المرقمة المعبدة (%)			
المسالك الريفية المعبدة (كلم)			
نسبة المسالك الريفية المعبدة (%)			
طاقة استيعاب المطارات (مليون مسافر)			
نسبة الأسر المرتبطة بالأنترنات			
نسبة استغلال المياه المعالجة			
نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (%)			
نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي(%)			
نسبة التنوير(%)			
نسبة التنوير بالوسط الريفي(%)			
عدد البلديات المتبناة من الديوان الوطني للتطهير			
نسبة الربط بمناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير (%)			

ملحق عدد 5: مصفوفة التحليل الرباعي

المجالات الاجتماعية

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

البنية التحتية والبيئة

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الأنشطة الاقتصادية

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الاستثمار الخاص

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الحوكمة والمؤسسات

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

ملحق عدد 6: أنموذج بطاقة مشروع *

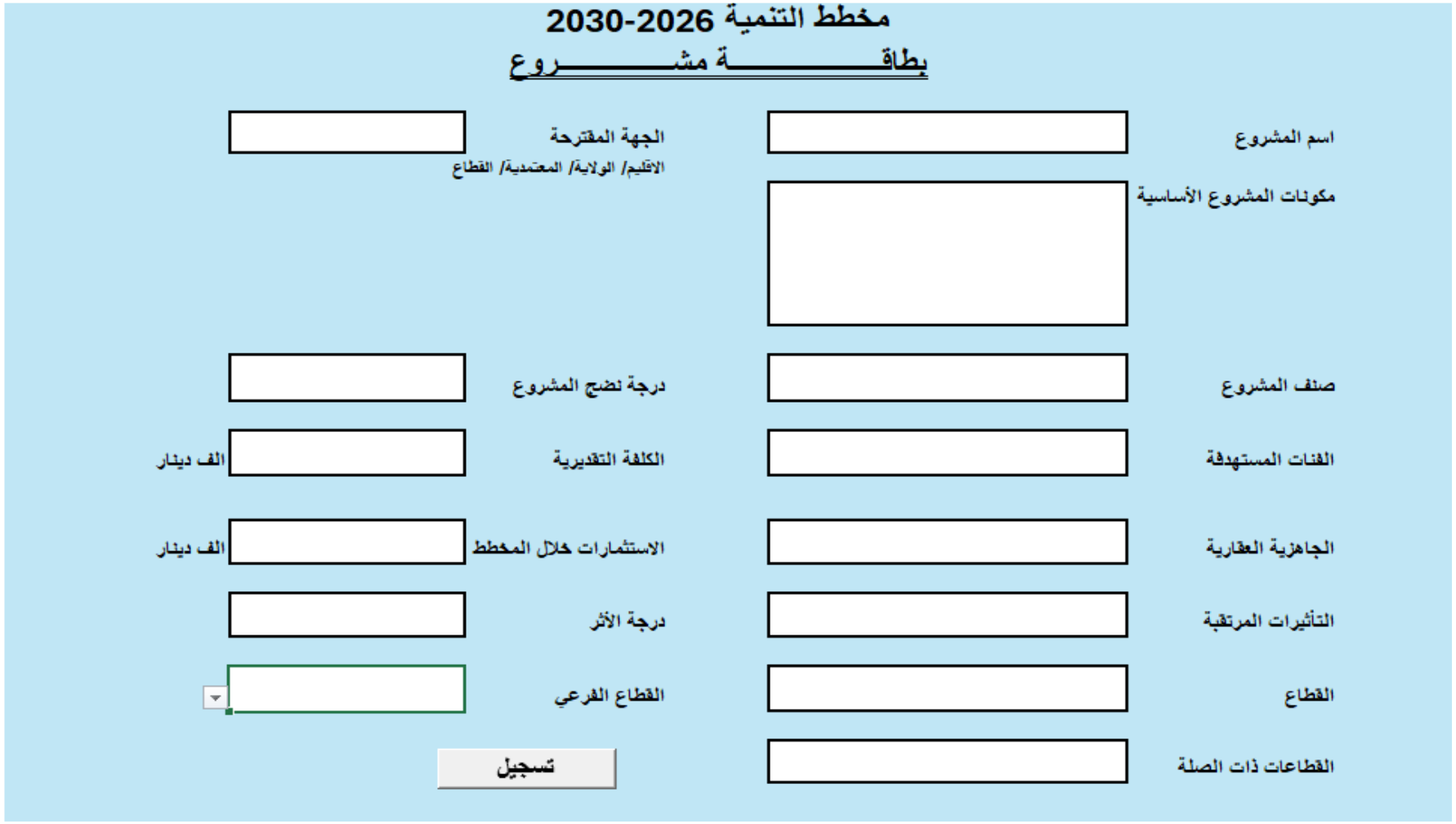

* يتم توفير نسخة الكترونية في الغرض.

ملحق عدد 7: تصنيف المشاريع

يهدف هذا التصنيف إلى تيسير عملية اقتراح المشاريع من قبل المجالس المنتخبة بما يمكن من تحقيق التكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة في أعمال إعداد مخطط التنمية 2026-2030 وضمان الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطن ولمختلف المجالات الترابية.

•المشاريع المحلية:

هي المشاريع التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وفك العزلة بأماكن إقامتهم والمتمثلة أساسا في تعبيد الطرقات والمسالك والربط بمختلف الشبكات العمومية والتجهيزات داخل الأحياء وكل البرامج والمشاريع الأخرى التي تسمح بتحقيق الأهداف المشار إليها فضلا على المشاريع التي تهدف إلى الرفع من جاذبية المعتمدية وتهيئتها قصد النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

•المشاريع الجهوية:

هي المشاريع ذات الانعكاس الجهوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمكن من تعزيز جاذبية الجهة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والترابط بين مختلف معتمدياتها.

•المشاريع الإقليمية:

هي المشاريع التي تمكن من تحقيق التكامل بين الجهات في الإقليم الواحد وتقليص الفوارق والتي تساهم في دعم الترابط بين مختلف الولايات داخل الإقليم لخلق حركية تنموية.

•المشاريع الوطنية:

هي المشاريع ذات البعد الوطني التي تهدف الى تحقيق التكامل والاندماج بين مختلف الأقاليم والتي تمكّن من تحقيق الأهداف الوطنية وتستجيب للتوجهات القطاعية.